أثر الاستعمال والقياس في إصدار الأحكام النحوية عند ابن مالك وأبي حيان الأندلسي

الباحث: أحمد هلال عبدالعزيز

باحث ماجستير بكلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة قناة السويس

ملخص البحث:

يُعَدُّ الاستعمال (السماع) والقياس من أهم الأصول التي أقامت مدرسة الأندلس عليها قواعدها– وأخص بالذكر ابن مالك وأبا حيان– فهما مدار الحكم عندهما، يأخذان بهما، ويعتمدان عليهما في إثبات الأحكام النحوية، واختيار ما يرونه صوابًا، أو رد ما يرونه مخالفًا لهما. واختلاف النحاة في الأصول القائمة على الاستعمال والقياس؛ أدى إلى تنوع الأحكام النحوية عندهم، فجاءت هذه الأحكام ما بين المعيارية والوصفية، والأحكام النحوية المعيارية تتخذ القاعدة والقياس أساسًا لها، ومن الأحكام المعيارية: الكثير، والمطرد، والشاذّ، والقليل، والنادر وغيرها من الأحكام... الخ. ومن الأحكام الوصفية: الواجب، والجائز، والقبيح، والفاسد، والجيد، والحسن... الخ.

Abstract:

Usage (samaa) and analogy are among the most important principles on which the Andalusian school established its rules - I especially mention Ibn Malik and Abu Hayyan - as they are the focus of judgment for them. They take them and rely on them in proving grammatical rulings, choosing what they see as correct, or rejecting what they see as contradicting them. Grammarians differ in the principles based on usage and analogy. It led to the diversity of their grammatical rulings, so these rulings ranged between normative and descriptive, and standard grammatical rulings take the rule and analogy as their basis, and the standard rulings include: many, frequent, irregular, few, rare and other rulings... etc. Among the descriptive rulings are: obligatory, permissible, ugly, corrupt, good, beautiful... etc.

المقدمة:

ظهر علم النحو لينظم اللغة ويضبطها، ويكون مرجعًا لتقعيد قواعدها، وتطور ذلك على يد النُحاة الأوائل الذين قاموا بدورٍ عظيمٍ حتى يصل النحو لصورته المعهودة الآن، فعلم النحو مثل باقي العلوم يقوم على أصول ودعائم يعتمد عليها الدارسون والنحاة ، وهذه الأصول هي: السماع، والتعليل، والقياس، واستصحاب الحال، وعليه فإن أصول النحو العربي هي الأسس التي بُني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، هذه الأسس والأركان التي قام عليها النحو العربي والتي من خلالها استطاع النحاة أن يسيروا عليها في نحوهم؛ لمعرفة الصالح فيتبعوه، والفاسد فيبتعدوا عنه.

ولما كان للاستعمال والقياس أثرٌ كبيرٌ في إصدار الأحكام النحوية المختلفة؛ لذا جاء موضوع هذا البحث بعنوان: " **أثر الاستعمال والقياس في إصدار الأحكام النحوية عند ابن مالك وأبي حيان الأندلسي**"

وتأتي **أهمية هذا الموضوع**؛ حيث يتناول دور الاستعمال والقياس في الدرس النحوي؛ حيث إنهما من مصادر أصول النحو العربي، وأيضًا دورهما في تنوع الأحكام النحوية، وكذلك بيان أوجُه الاختلاف بين ابن مالك وأبي حيان في الاعتماد على المسموع والقياس، وتنوُّع آرائهما؛ مِمَّا يعمل على فهم دلالة هذه الأحكام. كذلك بيَّنَ هذا البحث بعض الأحكام النحوية المعيارية والوصفية.

لذا **يهدف هذا البحث** إلى بيان الفرق بين الاستعمال والقياس، وتأثيرهما في الأحكام النحوية النوعية والكمية، كذلك تناول ابن مالك وأبي حيان الأندلسي لهذين المصطلحين، وأثر ذلك على الأحكام النحوية عندهما.

وقد اعتمد هذا البحث **المنهج الوصفي القائم على التحليل والاستقراء** من خلال تناول الاستعمال والقياس عند ابن مالك وأبي حيان وأثر ذلك على الأحكام النحوية المختلفة.

أما الدراسات السابقة فلم أجد – فيما أعلم- دراسة تناولت " أثر الاستعمال والقياس في إصدار الأحكام النحوية عند ابن مالك وأبي حيان الأندلسي.

خطة البحث :

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

المقدمة اشتملت على موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة فيه.

و**التمهيد** اشتمل على:

١-تعريف الاستعمال لغة واصطلاحًا.

٢- تعريف القياس لغة واصطلاحًا.

٣- تعريف الأحكام النحوية والمعيارية والوصفية.

المبحث الأول:

١- الاستعمال والقياس عند ابن مالك.

المبحث الثاني:

٢- الاستعمال والقياس عند أبي حيان.

التمهيد:

١-الاستعمال لغةً:

الاستعمال مشتق من الجذر اللغوي (عَمِلَ)، قال الخليل(ت١٧٠هـ): "عَمِلَ يَعْمَل عَمَلًا ، فهو عامل، واعتمل الرّجل إذا عمِل بنفسه، والوزن: الِاسْتِفْعَال، واستعمله: أي ولّاه على العمل[١]، وقال الأزهري(ت ٣٧٠ هـ): "استعمل فلان اللَّبِنَ أي بنى به بناءً" [٢]. والمستعْمَل من الكلام: ما استُعمل في اللغة، نقيض المهمَل ،« استعمَلَ» من(عَمِلَ)، و«استعمله» طلب إليه العمل، و«اعتمل» اضطرب في العمل، ورجُلٌ عَمِلٌ أي: مطبوع على العمل، و«استعمله» عمل به فهو مستعمل"[٣].

٢-الاستعمال اصطلاحًا: هو أساس قوي من أسس المنهج الوصفي أقام العلماء الأوائل قواعدهم عليه، واهتموا بالمسموع من اللغة؛ إيمانًا منهم بأنَّ اللغة المجموعة عن طريق الاستعمال والسماع، تجعل البحث العلمي واقعيًا من خلال ربطه باللغة المستعملة، ومن خلال الوقوف علي العادات النطقية لمتكلمي اللغة، بالإضافة إلي صدق الأحكام اللغوية المستقرأة؛ لأنَّه يتم وصف اللغة عن طريق الاتصال المباشر بالمتكلمين، والسماع من أفواههم[٤].

فالمعلوم أن الاستعمال كان ممن سلمت فصاحته؛ لأنه الركن الرئيس في تقعيد اللغة؛ فقد "كانت دراسة اللغة تدور في مبدأ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة، ومشافهة الأعراب وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصِّي سلوك المفردات والأمثلة، ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف، وتنأى إلى حد كبير عن المعيار"[٥].

القياس لغة واصطلاحًا:

١- القياس لغةً :-

قال الإمام الرازي:" قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، فانقاس، وقايس بين الأمرين مقايسة، وقياسًا، واقتاس الشيء بغيره: قاسه بغيره " [٦]، وقال ابن منظور: هو التقدير، وهو من الفعل "قيس "؛ أي: قاس الشيء يقيسه قيسًا، وقياسًا، واقتاسه، وقيسه، إذا قدّره على مثاله، ويقال: قايست بين شيئين، إذا قادرت بينهما، وقيْس رمح؛ أي قدْر رمح [٧]. وجاء في المعجم الوسيط: " قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه، قيسًا وقياسًا: قدره على مثاله، والقياس في اللغة: رد الشيء إلى نظيره " [٨].

٢- القياس اصطلاحًا:

اجتهد بعض القدامى من علماء النحو العربي في حدِّ القياس وتعريفه ؛ فقد عرَّفه علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) بقوله :" الجمع بين أول وثانٍ، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"[٩]. وقال ابن جني(ت ٣٩٢ هـ) هو: " أن تحكم للثاني بما حكمت به الأول؛ لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك الحكم في الأول "[١٠].

وعرَّفه ابن الأنباري(ت ٥٧٧ هـ) بقوله: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" [١١].

وقال أيضًا: "إن القياس في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل" وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة "[١٢]. كما عرَّفه ابن الحاجب(ت ٦٤٦ هـ) بقوله: "مساواة فرع لأصل في علة حكمه" [١٣]. وقال السيوطي(ت ٩١١ هـ) :" العرب قد تنطق بجمعٍ لم يأتِ واحده فهي تقدر، وإن لم يسمع "[١٤].

وإذا انتقلنا إلى مفهوم القياس عند المحدثين فسنجد أنَّ له تعريفات متعددة؛ فقد عرَّفه الدكتور **مهدي المخزومي** بأنَّه: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزَنتْه الذاكرة، وحفظته ووَعَتْه من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ [١٥]. وعرَّفه الدكتور **محمد خير الحلواني** بقوله:" حمل فرع على أصل؛ لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حُكم المقيس عليه في الإعراب، أو البناء، أو التصريف"[١٦].

كما عرَّفه الدكتور محمد سمير نجيب بأنه:" إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعى إحداهما على الأخرى"[١٧]، وهذا التعريف يحوي مسألتين : الأولى تعني المقيس عليه ، وهي التي لها حكم معين، أما الأخرى فهي المقيس ، وهي التي ليس لها حكم ، ثم البحث عن أوجه الشبه بين المسألتين التي تستدعي قياس الثانية على الأولي ، وذلك كقياسهم التنوين اللاحق لجمع المؤنث السالم على النون اللاحقة لجمع المذكر السالم ، فوجه الشبه بينهما أنَّ كليهما لاحق لجمع سالم. ويعرِّف الأستاذ سعيد الأفغاني القياس في النحو بقوله :" حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة"[١٨] . أما عباس حسن فقد عرَّفه بأنه :" محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وتفريعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك[١٩].

٣- مفهوم الأحكام النحوية في الاصطلاح والمعيارية والوصفية:

- **الأحكام النحوية:** ما يُقضى به ويصدر للفصل بين المختلفين عبر قياسات موثقة، وكثرة الاستعمال. وتوجد ألفاظٌ كثيرة في النحو تدل على الأحكام النحوية: منها أحكام معيارية، وأخرى وصفية، وهذه

الأحكام هي: المطرد، الكثير، الأشهر، القليل، النادر، الشاذ، الواجب، الجائز، الجيد، الأجود، الحسن، الضعيف، القبيح، الأقبح، الفاسد، المستكره، المنكر، المتروك. ويوجد نوعان من الدراسات اللغوية: أحدهما يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة، والاستقراء، والوصف فهذا هو المنهج الوصفي، وأما النوع الثاني من الدراسات اللغوية، فهو الذي يُحِّكم القاعدة على النص، ويجعلها قانونًا على النص وهذا هو المنهج المعياري.

المعيارية: تعتمد القاعدة أساسًا لها وتنْأى عن الوصف، وتتأوّل لما خرج عن القواعد التي تصوغُها بأحكام شتى كالتأويلات أو يحكم عليها بالشذوذ والقلّة إنْ لمْ يجد فيها تأويلًا مناسبًا[٢٠]، ويقوم المنهج المعياري على ثلاثة أسس هي: القياس، والتعليل، والزمان والمكان.

الوصفية:

ونعني الاستعمال اللغوي الذي جرى على ألسنة العرب، ولا يزال؛ حيث أخذ به كل النحاة دون استثناء، وهو متمثل في: القرآن الكريم، والشعر، والحديث النبوي الشريف. ويعتمد المنهج الوصفي على مجموعة من الأسس المهة، منها الاستعمال اللغوي الذي يعني السماع.

المبحث الأول: الاستعمال والقياس عند ابن مالك:

١- الاستعمال عند ابن مالك:

اعتمد ابن مالك في منهجه النحوي على الاستعمال اللغوي؛ حيث أجاز أن يكون المستثنى مرفوعًا في الكلام التام الموجب، واستشهد على ذلك بحديث الرسول (ρ) الذي رواه البخاري عن أبي هريرة، قال: سمعتُ رسول الله (ρ) يقول: " **كُلُّ أمتي معافى إلّا المجاهرون** "[٢١] ، وعلَّق ابن مالك على هذا الحديث الشريف بقوله:" حق المستثنى بـ (إلّا) من كلام تام موجب أن ينصب مفردًا كان أو مكملًا معناه بما بعده ، فالمفرد نحو قوله تعالى:**[الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ]**[٢٢] ، والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى:**[إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا ۙ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ]**[٢٣].

ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء؛ ثابت الخبر ومحذوفه. فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة:" أحرموا كُلّهم إلا أبو قتادة لم يُحرم ." فـ(إلّا) بمعنى (لكن) و(أبو قتادة) مبتدأ، وجملة (لم يُحرم) خبره"[٢٤]. وحديثه أصح سندًا مما ينقل من أشعار العرب والإكثار من الشواهد الشعرية للتدليل على القواعد النحوية.

واعتمد ابن مالك في أحكامه النحوية على الاستعمال اللغوي، وعدّه الأصل الأول في إرساء القواعد النحوية، ومما بدا فيه واضحًا اعتماده على الاستعمال:

– حذف واو العطف:–

اختلف النحاة في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع، وهو قول ابن جنى[٢٥]، واختاره السهيلي وابن الضائع، ويفصح السهيلي عن وجهة نظره في منع حذف حرف العطف (الواو) فيقول: "لا يجوز إضمار حروف العطف، خلافًا للفارسي ومَن قال بقوله؛ لأنَّ الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم. فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مُكلِّمه"[٢٦].

الثاني: جواز القصر على الضرورة، وهو قول المالقي وابن هشام[٢٧].

الثالث: جواز حذف الواو مطلقًا، وهو قول ابن مالك[٢٨].

واحتج ابن مالك على هذا القول بثبوت الحذف في السماع عن العرب نثرًا وشعرًا، فمن النثر ما سمعه أبو زيد: (أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا)، أراد: خبزًا ولحمًا وتمرًا. وقول النبي (ρ): (تصدق رجل من دينارِه، من درهمِه، من صاع بُرِه، من صاع تمرِه)[٢٩].

ومن الشعر قول الشاعر[٣٠]:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يَغْرِسُ الودّ فى فؤاد الكريم[٣١]

حيث حذف حرف العطف، والتقدير: كيف أصبحت وكيف أمسيت. وما دام السماع قد ورد بجواز حذف حرف العطف، وثبت ذلك في السماع الوارد عن العرب شعرًا ونثرًا فلا داعي للمنع أو قصره على الضرورة.

– **مجيء الفعل الماضي خبرًا لـ (كان) :**

وقال أيضًا عند قوله تعالى :**(وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ]**[٣٢] وفى قوله: **(أَوْ جَاءَ أَحَدٌ]** دليل على جواز وقوع الماضي خبرا لـ(كان) من غير (قد) وادعاء إضمارها تكلف، خلافًا للكوفيين، لعطفها على خبر كان والمعطوف على الخبر خبر"[٣٣].

ويقول ابن مالك وهو يتحدث عن حكم حذف حرف الجر في باب المتعدي واللازم: "وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر فليعلم أن الأصل ألا يُحذف حرف الجر، فإن ورد حَذْفُه وكثر قُبِل وقِيس عليه، وإن لم يكثر قُبِل ولم يُقَس عليه"[٣٤].

– دلالة لام الابتداء على الاستقبال:

أجاز ابن مالك **دلالة لام الابتداء على الاستقبال** إذا اتصلت بالفعل المضارع، وجمهور النحاة

يوضحون أنها تفيد الحال، واستدل على ذلك من القرآن الكريم نحو قوله تعالى:(**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**](٣٥). وقوله تعالى:(**إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ**](٣٦). قال ابن مالك: " فـ(يحزن) مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ (يحزن)غير موجود فلو أريد بـ (يحزن) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل وهو محال"(٣٧).

احتجَّ ابن مالك بالقراءات القرآنية المتواترة، وجعلها أصلًا للاستعمال اللغوي لتقعيد النحو وإصدار الأحكام النحوية، ونرى ذلك في تخريجه لقراءة حمزة:(**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**](٣٨) ، فقد أجاز خفض(الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور مؤيدًا في ذلك مذهب الكوفيين(٣٩).

استشهد ابن مالك ببعض الروايات الشاذة؛ حيث استشهد بقراءة بعض القراء على حذف تاء التأنيث من المضاف إذا لم يؤدِ إلى التباس نحو قراءة البعض:(**وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّة**)(٤٠) .

قال ابن مالك: " وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء ابنة، أو مفردٍ بجمع كحذف تاء تمرة"(٤١).

واستشهد ابن مالك على ذلك الأمر من الشعر نحو قول الشاعر(٤٢):

وأَحْلَى من التَّمْرِ الجَنِيِّ وفيهِمُ بَسَالَةُ نَفْسٍ إنْ أُرِيدَ بَسَالُهَا

حيث حذف تاء التأنيث من (بسالها) فأصلها (بسالتها). ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي(٤٣):

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنَظَّرَ خالِدٌ عِيَادِي على الهِجْرانِ أَمْ هو آيِسُ

أي: عيادتي. ومثله قول الفضل بن العباس (٤٤):

إنَّ الخَليطَ أَجَدّوا البَينَ فَانجَرَدوا وَأَخلَفوكَ عِدا الأَمرِ الَّذي وَعَدوا

فابن مالك يستدل من خلال بعض القراءات والشواهد الشعرية على حذف تاء التأنيث من المضاف بشرط عدم اللبس في المعنى.

مما سبق يتضح اعتماد ابن مالك على الاستعمال، وخاصة الحديث الشريف، وكلام العرب، فالاستعمال أصل اعتمد عليه في بناء منهجه.

٢– القياس عند ابن مالك:

اعتدَّ ابن مالك بالقياس واهتمَّ به اهتمامًا كبيرًا؛ وذلك للتوسع وتيسير اللغة خاصة إذا كان لا يتعارض مع الاستعمال، فجعل ابن مالك كثرة الاستعمال عند العرب وكثرة الدوران على ألسنتهم أساسًا من أسس القياس عنده. وكان على هذا النحو يذكر الشاذ ولا يقيس عليه– كما يصنع الكوفيون – ولا

يعمد إلى تأويله –كما يصنع البصريون– ومن أمثلة قياسه: قياس عدم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر على عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة[٤٥].

ومن ذلك أيضًا حمل نعت المجرور باسم الفاعل على نعت المجرور بالمصدر؛ حيث قال: "ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف، والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر، فإن حمله على المحل ثابت"[٤٦].

ويقول أبو حيان: "ولا يبنى إلا على الكثير المعروف في كلام العرب، لا النادر الشاذ الذى لم يأتِ في شعر"[٤٧]. ويقول أيضًا: "إنما نبنى المقاييس على وجود الكثرة"[٤٨].

أجاز ابن مالك إعمال وإهمال عمل (ليت) إذا اتصل بها (ما) الزائدة، قال ابن مالك: "وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة[٤٩]:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

منع ابن مالك تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنها لا تتصرف بنفسها، وقياسًا على الحرف(ما) في المعنى الذي يمتنع تقديم خبرها عليها.

بنى ابن مالك القياس على الاستعمالات الفصيحة الشائعة، ثم ذكر ما يقاس عليها، ثم بيَّن التراكيب والأحكام التي خرجت عن القاعدة ومنها الشاذ والضعيف، ومن الاستعمالات النادرة التي لا يقاس عليها كسر نون جمع المذكر السالم نحو قول جرير[٥٠]:

عَرَفْنَا جَعْفَرا وبَنِي أَبِيهِ وأنكَرْنَا زعَانِفَ آخَرِينِ

جاءت كلمة (آخرين) مكسورة النون وهو مخالف للغة العرب، فجمع المذكر السالم يكون مفتوح النون، وابن مالك يرى في كسر نون جمع المذكر السالم، وما يلحق به أنها لغة من لغات العرب، وبعضهم يرى أن كسرها؛ لضرورة الشعر، فهو جائز في الشعر فحسب، غير أن الأول هو الراجح.

أوضح ابن مالك أن الضرورة خاصة بالشعر بحيث لا يجد الشاعر مندوحة عما قال، ولا ينبغي القياس عليها[٥١]. نحو قول الفرزدق [٥٢]:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

وعدَّه ابن مالك من القليل الذي لا يقاس عليه؛ لأن الشاعر باستطاعته أن يقول(المرضي).

أجاز ابن مالك الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، نحو قول الفرزدق [٥٣]:

وما مثله في الناس إلا مملكًا أبو أمه حيُّ أبوه يقاربه

فأصل الكلام (وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلَّا أبو أمه أبوه)؛ حيث فرَّق بين المبتدأ والخبر بما ليس منه، فحمله ابن مالك على الضرورة[٥٤].

منع ابن مالك تعدية (أظنّ) وأخواتها؛ لأنه لم يستعمله العرب، فلم يجز على مذهبه قياسها على (أعلم وأرى)؛ لأن الأخيرتين لهما أصل في الاستعمال[٥٥].

حكم ابن مالك بالكثرة على حذف اسم (لات) فقال[٥٦] :

وَمَا لَلاتَ في سِوىَ حِينِ عَمَل وَحَذْفُ ذِي الرفعِ فَشَا والْعَكْسُ قَلْ

قياسًا على قوله تعالى:(**وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ]**[٥٧]. بنصب كلمة (حين) فحُذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير: ولات الحين حين مناص.

أجاز ابن مالك على قلة **عمل (لا) عمل (ليس) في المعرفة**، فذكر أن (لا) تعمل عمل(ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وعملها هنا خاص بالنكرات كما الحال عند البصريين؛ حيث قال سيبويه: " وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) ، في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة نحو قول الشاعر[٥٨]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها فَأَنَا ابن قَيْسٍ لا بَراحُ

واتفق أكثر النحاة على عدم إعمال (لا) عمل (ليس) في المعارف، أما ابن مالك فقد أجاز رفعها للمعرفة[٥٩].

وافق ابن مالك الخليل وسيبويه في جواز مجيء خبر المبتدأ مقترنًا بالفاء إذا كان المبتدأ متضمنًا الشرط، والخبر جواب الشرط بشروط؛ حيث قال في شرح الكافية أنه: " إذا دخل شيء، من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء، أزال الفاء إن لم يكن(إن) أو(أنَّ)أو(لكن)بإجماع المحققين. فإن كان واحدًا منهن جاز بقاء الفاء. نص على ذلك سيبويه في (إن) و(أن) وهو الصحيح الذي ورد به القرآن كقوله تعالى:(**إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ]** [٦٠].

وقد أجاز سيبويه اقتران خبر(إن) بالفاء إذا كان اسمها موصوفًا بالموصول فقال: " وسألته عن قوله :الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهما؟ فقال : إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جوابًا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان . وإن شاء

قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم، لأنه صلة"[٦١].

أمثلة للأحكام النحوية عند ابن مالك:

– رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا لشرط ماضٍ:

يقول ابن مالك:

وبعد ماضٍ رَفْعُك الجزا حَسَن ورفعُهُ بعد مضارع وَهَن[٦٢]

أي: "إذا كان الشرط ماضيًا، والجزاء مضارعًا جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن فتقول: إن قام زيدٌ يقم عمرو، ويقومُ عمرو"[٦٣]. وتقول: إن تأتني فلن أوذيك وأستقبلك بالجميل، فالرفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولاً على (لن) كما قال: الرفع الوجه في قوله: "فهو خير لك وأكرمك" ومثل ذلك: إن أتيتني لم آتك وأحسن إليك فالرفع الوجه إذا لم تحمله على (لم) كما كان ذلك في (لن). وأحسن من ذلك أن تقول: إن تأتني لا آتك، كما أن أحسن الكلام أن تقول: إن أتيتني لم آتك. وذلك أن (لم أفعل) نفي (فَعَلَ) وهو مجزوم بـ(لم)، و(لا أفعل) نفي (أفعل) وهو مجزوم بالجزاء،

فإذا قلت: إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل؛ لأنه نظيره من الفعل. وإذا قال: إن فعلت فأحسن.

– مجيء الحال من النكرة دون مسوغ:

الأصل أن صاحب الحال يكون معرفة؛ لأنها خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة[٦٤] . وكما جاز أن يُبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ[٦٥]. ومن هذه المسوغات أن يكون صاحب الحال نكرة خُصصت بوصف، مثل قول الشاعر[٦٦]:

نَجَّيْتَ يَا ربِّ نُوحًا واستجبت لهُ في فُلْكٍ مَاخِرِ في اليمِّ مشحونًا

أو إضافة مثل قوله تعالى: **(فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ]**[٦٧] أو سُبق بنفي أو نهي أو استفهام أو أن يتقدم الحال على صاحبها، وقد اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة دون مسوغ من المسوغات السابقة؛ فذهب سيبويه إلى أن ذلك مقيسٌ لا يُوقف فيه على ما ورد به السماع، وإن كان الإتباع في إعرابه صفةً أقوى[٦٨]. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها[٦٩].

وذهب ابن مالك إلى أن مجيء صاحب الحال نكرة خالية من المسوغات المذكورة جائز بقلة؛ لقوله في الألفية[٧٠]:

وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه ابن مالك[٧١]. أما أبو حيان فقد اختار مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرًا قياسًا، وإن كان دون الإتباع في القوة[٧٢].

– إعراب الأسماء الستة:

"ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانَيْن[٧٣]، بالحروف والحركاتِ التي قبلها؛ فإذا قلت: "هذا أخوك"، فهو مرفوع، والواو علامةُ الرفع، والضمّةُ التي قبلها؛ وإذا قلت: "رأيت أخاك"، فالألف علامة النصب، والفتحةُ التي قبلها؛ وإذا قلت: "مررت بأخيك"، فالياء علامة الجرّ، والكسرةُ التي قبلها. وهو قول ضعيف من قِبَلِ أن الإعراب أمارةٌ على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها"[٧٤].

وتابعه ابن مالك في تلك المسألة، قال ابن مالك: " وتختص متصرفاتها بقُبح الإلغاء في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ. وزيدٌ أظنُّ أبوه قائم. وبجوازه بلا قُبح ولا ضعف في نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، زيد ظننتُ قائمٌ، وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلّقة في نحو: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، أولى من الإلغاء. وقد يقع المُلْغى بين معمولي (إنَّ) وبين سوف ومصحوبها، وبين معطوف ومعطوف عليه، وإلغاءُ ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافًا للكوفيين، وتوكيدُ المُلْغَى بمصدر منصوب قبيحٌ، وبمضافٍ إلى الياء ضعيفٌ، وبضميرٍ أو اسمِ إشارةٍ أقلُّ ضعفًا"[٧٥].

مما سبق يتضح أن ابن مالك يرفض التكلف ولا يلجأ إلى التأويل إلا إذا خالف الطريق الصحيح الذى يجب اتباعه، فكان يراعي السهولة في أقيسته

المبحث الثاني: الاستعمال والقياس عند أبي حيان:–

الاستعمال والقياس من الأصول القوية التي اعتمد عليها أبو حيان في تدعيم منهجه النحوي، فقد أقام منهجه عليهما؛ لذا جاءت آراؤه مشبعةً بالاستعمال والقياس، وتفصيل ذلك في الآتي:

١- الاستعمال عند أبي حيان:

الاستعمال أصل قوي اعتمد عليه أبو حيان إذا ما توافرت فيه ثقة النقل وفصاحة الأصل، وعند الاختلاف في مسألة من المسائل يرجّح الاستعمال عند العرب، فما وجد منقولًا عنهم أخذ به وما لم ينقل من لسانهم طرحه(٧٦).

اعتمد أبو حيان على الاستعمال، فهو الأساس الذي يُبنى عليه القياس؛ حيث قال: " وذلك مذهبنا في إثبات القواعد النحوية، إنما نرجع فيها إلى السماع، فلا نثبت شيئًا من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئًا منه بالقياس؛ لأن كل تركيب له شيء يخصه، فلو قسنا شيئًا على شيء لأوشك ان نثبت تراكيب كثيرة، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها، والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرر السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس، إنما نثبتها بالسماع عن العرب..."(٧٧).

احتج أبو حيان بالقرآن الكريم لتدعيم آرائه في بعض المسائل؛ حيث استدل من خلال القرآن الكريم أنَّ لفظة (ذو) التي بمعنى صاحب أشرف في الوصف من لفظة: (صاحب)؛ لذلك جاءت في صفاته تعالى كـ(ذي الجلال ، وذي العرش) ولم يجيء في صفاته صاحب كذا، وبهذا استدل أبو حيان وأظهر اختلافًا بين قوله: **(فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ]**(٧٨) ، وقوله: **(وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ]**(٧٩).

كذلك استدل أبو حيان بالقرآن الكريم على حذف أحد المتضايفين؛ حيث قال: "يجوز حذف الكلام إذا أُشْعَر به قياسًا كقوله تعالى:**(واسأل القرية]**(٨٠) ، وقوله: **(وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ]**(٨١) أي أهلَ القرية وحُبَّ العجل؛ لأن سؤال القرية لا يكون ولا ذاتُ العجل تُشْرَبُ"(٨٢).

أيضًا استدل أبو حيان على أن اسم الفاعل يكون للماضي والحال والمستقبل، ودلالته على المستقبل كما في قوله تعالى: **(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ]**(٨٣).

واحتج أبو حيان بالحديث الشريف إذا صحّ أنه من لفظ رسول الله (ρ)؛ لذا استدلَّ به لتوضيح بعض المسائل النحوية؛ حيث أجاز أبو حيان مجيء الحال جامدة ؛ مستدلًا بقول ابن مالك(٨٤):

ويَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ وفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بكذا، يَدًا بِيَدْ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا، أَيْ كَأَسَد

ثم قال: "الجمود هنا ضد الاشتقاق، وذكر أن ذلك يكثر في الشِّعْر، ومَثَّلَ ذلك بقوله: "بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا" ، فـ(مُدًّا) منصوب على الحال، وليس بوصف ولا مشتق، وقوله: "وفي مُبْدي تَأَوُّلٍ" مَثَّلَ ذلك بقوله: يَدًا بِيَدٍ ، أي: مُنَاجَزَةً ، وكذلك: "كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا"، أي كَرَّ زيدٌ شجاعًا، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "**وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلاً**"[٨٥] ، فـ"رجلا" منصوبٌ على الحال وهو جامد "[٨٦].

كذلك استدل على أنَّ (في) تأتي للسببية؛ حيث استشهد بالحديث الشريف التالي:" دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا"[٨٧].

كذا احتجَّ أبو حيان بكلام العرب؛ فقد اطلع على أشعارهم، واهتم بحفظها وروايتها، واعتمد عليها في الاستدلال، وتثبيت الأحكام النحوية، ونلحظ ذلك؛ حيث استدل بالشِّعر على تقديم خبر (ليس) على اسمها نحو قول الشاعر[٨٨] :

سَلي إن جَهِلتِ الناسَ عَنّا وَعَنهُمُ فَلَيسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهولُ

حيث قدَّم خبر ليس (سَواءً) على اسمها (عالِمٌ).

اهتم أبو حيان بالاستعمال وقدَّمه على القياس وخاصة إذا تعارض مع بعض القراءات المخالفة للقياس، فقد أجاز أبو حيان الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به؛ حيث قال: "وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر[٨٩] **[قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ]**[٩٠] فقد جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر"[٩١].

وأجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الجر في الشعر، وفي الكلام، ومنه قراءة ابن عامر، وقول الشاعر[٩٢]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

حيث فصل بين المضاف(زجَّ) والمضاف إليه (أبي مزاده) بالمفعول (القلوص).

اعتمد أبو حيان على الاستعمال اللغوي عند العرب الفصحاء وكبار العلماء أمثال سيبويه؛ لإثبات الأحكام النحوية، ومن ذلك مسألة التنازع في العمل، مثل قوله تعالى: **[آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا]**[٩٣]؛ حيث أعمل أبو حيان الفعل الثاني(أفرغ) على مذهبه؛ لأن العرب تراعي القرب المكاني وهذا هو الأكثر عندهم وهذا هو مذهب الجمهور، واستشهد على ذلك نحو قولهم: " **هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ**" [٩٤] ، وقول الشاعر[٩٥]:

كأن ثَبِيْرًا في عرانِيْنِ وَبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

حيث جرَّ (مزملا) على جوار (بجاد) وإلا فالقياس يقتضي رفعه؛ لأنه وصف (كبير أناس)، أمَّا الكوفيون فأجازوا إعمال الأول لسبقه ، وهذا قليل.

كذلك اعتمد أبو حيان على السماع والاستعمال في إلحاق (غدا، وراح) بالأفعال الناقصة؛ إذ أجاز بعض النحويين إلحاقهما بالأفعال الناقصة، أما أبو حيان رفض ذلك الأمر، وقال: "ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب"(٩٦).

كان أبو حيان يستعمل المطرد الكثير من كلام العرب من الشعر والنثر؛ حيث استدل بكلام العرب الشائع على بعض القضايا نحو قوله: " وشذَّ الهمز في معائش، ومنائر، ومصائب، شبهوها بصحائف، وسمع التصحيح، فقيل: مصاوب على القياس، وهو قول أكثر العرب"(٩٧).

٢-القياس عند أبي حيان:

القياس أصلًا أساسيًّا من أصول النحو عند أبي حيان، اعتمد عليه، واعتد به، فقال: "النحو علم مؤصل بمقاييس كلام العرب"(٩٨).

لذا استعان واهتم أبو حيان كثيرًا بالقياس في تقويم التراكيب النحوية، فيقبل هذه الأحكام إذا كانت موافقة للمطرد والكثير من كلام العرب فيقيس عليها، أمَّا إن كانت مخالفة للاستعمال عند العرب، فلا يأخذ بها؛ حيث رفض حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، وعدم استعمال (من) للغاية في قوله تعالى:(**إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**](٩٩).

قال أبو حيان متناولًا هذه الآية بالتعليق: إذ إنَّ هذا التركيب ليس مقياسًا عند البصريين، "و(مِن) في قوله :(من قريب) ، تتعلق بـ(يتوبون)، وفيها وجهان: أحدهما: أنها للتبعيض أي: بعض زمان قريب، ففي أي جزء من أجزاء هذا الزمان أتى بالتوبة فهو تائب من قريب، والثاني: أن تكون لابتداء الغاية أي: يبتدئ التوبة من زمان قريب من المعصية لئلا يقع في الإصرار، ومفهوم ابتداء الغاية: أنه لو تاب من زمانٍ بعيدٍ فإنه يخرج عنْ مَن خُص بكرامة ختم قبول التوبة على الله، المذكورة في الآية بـ (على) في قوله : (على الله)، وقوله: (يتوب الله عليهم)، ويكون من جملة الموعودين بكلمة (عسى) في قوله تعالى:(**عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ**](١٠٠).

فأبو حيان لم يجز حذف الموصوف(زمان) وإقامة الصفة مكانه(قريب) وهذا هو مذهب البصريين أيضًا(١٠١). واستخدم أبو حيان القياس بشروط منها:

- أنَّ القياس عنده لا يُبنى إلا إذا كانت هناك شواهد كثيرة عليه يستطيع من خلالها بناء القياس والقاعدة؛ حيث قال: " ولا يبنى إلا على الكثير المعروف من كلام العرب، لا النادر الشاذ الذي لم يأت إلا في الشعر"(١٠٢).

فعلى الرغم من قياس أبي حيان على الكثير المشهور إلا أنه قاس في بعض الشواهد على القليل غير المشهور عن العرب نحو قوله في (كم): "ولزمت (كم) التصدير، إلا إذا جرت بإضافة، أو بحرف أو كانت استفهامًا، وعطفت في الاستثبات أو كانت خبرية في اللغة المشهورة نحو: غلام كم رجلًا ضربت، وعلم كم فاضل حصلت، وبكم درهمًا اشتريت هذا، وبكم فاضل اقتديت وقبضت عشرين وكم، إذا استثبت من قال: قبضت عشرين وكذا وكذا، وكم فاضل صحبت، وأما اللغة الأخرى فحكاها الأخفش، وهي جواز أن لا تتصدر فتقول: فككت كم عان، وملكت كم غلام؛ لأنها بمعنى كثير، كما جاز فككت كثيرًا من العناة، وملكت كثيرًا من الغلمان، واضطرب في القياس على هذه اللغة، فقيل هي من القلة بحيث لا يُقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها؛ لأنها لغة"(١٠٣).

– أن تكون اللغة مستخدمة وجارية على ألسنة العرب الفصحاء؛ لذلك ردَّ أبو حيان كل اللغات الضعيفة ولم يعترف بها، وكان يرفض القياس على الشاذ والقليل والنادر قائلًا: "إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير"(١٠٤).

ونلحظ ذلك في قوله: " وذهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف الثابتة مع الجازم، ليست التي هي لام الفعل بل حذف الجازم تلك وهذه حروف إشباع، تولدت عن الحركات التي قبلها، والمضارع الذي آخره همزة نحو: يقرأ، ويوضؤ، ويقرئ قياس تسهيل الهمزة فيها : إنما هو بين بين لا بالإبدال المحض، فإن أبدلت حرف لين محضًا، فهو على لغة من قال في قرأت وتوضأت: قريت، وتوضيت وهي لغة ضعيفة حكاها الأخفش، وعلى هذا، فنص أكثر أصحابنا على أنه لا يحذف حرف اللين للجازم، وأنك تقول: لم يقرا، ولم يوضو، ولم يقرى، وزعم ابن عصفور أنه يجوز حذفه للجازم فتقول : لم يقر، ولم يوض، ولم يقر، ورد عليه أبو العباس بن الحاج من تلاميذ شيخهما أبي علي"(١٠٥).

كان القرآن الكريم منبعًا فيَّاضًا، استقى منه أبو حيان القياس؛ حيث اهتم بالقراءات والشواهد وتخريجها، ونلحظ ذلك عنده عند الحديث عن (كأين)، فقال: " ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور، والجملة الأفصح اتصال تمييزها بها كما جاء في القرآن، وقد تلاعبت العرب بهذه الكلمة، وأفصح لغاتها(كأين) وتليها(كائن) وهي قراءة ابن كثير وكيئ حكاها المبرد، و(كأين) وبه قرأ ابن محيصن، والأشهب العقيلي، وحكاها ابن كيسان والأعلم"(١٠٦).

استشهد أبو حيان بالأحاديث النبوية الشريفة لإثبات بعض القضايا القياسية؛ حيث قال: "وفي الحديث " **أرسلوا إلى أصدقاء خديجة**"، جمع صديقة، ويجوز أن يكون جمعًا لصديق؛ إذ يطلق على المذكر والمؤنث تقول هي صديق"(١٠٧).

يعدُّ الاستعمال الأساس الذي بنى عليه القواعد أبو حيان، فإن تعارض الاستعمال مع القياس أخذ بالاستعمال وترك القياس، فقد أجاز حذف المضاف، فقال: "ويجوز حذف المضاف إذا كان الكلام مشعرًا به نحو قوله تعالى: **(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ]** [١٠٨]، فقد حذف المضاف (أهل) ، وقوله تعالى: **(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِم]**[١٠٩]، فقد حذف المضاف (حب) ، فإن لم يكن مشعرًا به لم يجز حذفه إلا في ضرورة كقول الشاعر[١١٠]:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّونَ بَعدَما قَضى نَحبَهُ في مُلتَقى القَومِ هَوبَرُ

اعتمد أبو حيان على الاستعمال والقياس في إثبات بعض المسائل التي كانت محل خلاف بين العلماء مثل مسألة إعمال (إنْ) عمل (ما) و(ليس)، فقال: " والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسماع، أما القياس فإنها شاركت "ما" في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال. وأما السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها: "**إن ذلك نافعكَ ولا ضارك**"، و"**إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية**"، بنصب (نافعك وضارك وخيرًا)[١١١]، وقول الشاعر[١١٢]:

إنِ المَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

أجاز أبو حيان مجيء الحال فعلًا ماضيًا غير مسبوق بـ(قد)؛ وذلك قياسًا على المستعمل الفصيح من لغة العرب، وهو بذلك يخالف جمهور العلماء؛ لأنهم لا يجيزون ذلك، واستدل أبو حيان على تلك المسألة بقوله تعالى:**(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ]**[١١٣] ؛ حيث علَّق أبو حيان على هذه الآية قائلًا: " وقرأ الجمهور(خسر) فعلًا ماضيًا وهو استئناف إخبار، ويجوز أن يكون في موضع الحال ولا يحتاج إلى إضمار (قد)؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالًا في لسان العرب بغير (قد)، فساغ القياس عليه"[١١٤].

فأبو حيان هنا أجاز وقوع الحال فعلًا ماضيًا ولا يشترط وجود (قد) قبل الفعل الماضي، معتمدًا على القياس على القرآن الكريم وهو أفصح اللغات.

عارض أبو حيان ابن مالك في آرائه النحوية ومنها أن ابن مالك يُجَوِّز حذف الضمير العائد في الصلة إذا تعين الحرف، قياسًا على الجملة الخبرية كقولك: "الذي سرت يوم الجمعة" أي: فيه. ورد ذلك أبو حيان قائلًا: إنه لا ينبغي أن تقاس الصلة على جملة الخبر، ولا أن يُذهب إلى ذلك إلا بسماع ثابت عن العرب"[١١٥] .

وقد اهتم أبو حيان بحكم النادر؛ حيث أفرد له بابًا في كتابه " ارتشاف الضرب" وسماه (القول في نوادر من التأليف) أورد فيه مجموعة من الكلمات والأبنية الصرفية النادرة، وتناول هذا البيت وحكم عليه بالندرة في حذف النون من (ستحتلبوها)[١١٦]:

فَإِن يَكُ قَومٌ سَرَّهُم ما صَنَعتُمُ سَتَحتَلِبوها لاقِحًا غَيرَ باهِلِ

أمثلة للأحكام النحوية عند أبي حيان:

– حكم الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر والتمييز:

المعلوم أن فاعل (نعم وبئس) له أحوال منها أن يكون ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرة، كقوله عزَّ وجلَّ: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)[١١٧]، ولكن استعملت العرب شواهد تجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز؛ ومن ثَمَّ اختلفت فيها أحكام النحاة، ومن هذه الشواهد قول الشاعر[١١٨] :

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

وقول الشاعر[١١٩]:

تَزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادًا

وقول الشاعر[١٢٠]

والتَغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا وَأُمُّهُمْ زَلّاءُ مِنْطِيقُ

فالبصريون ومنهم سيبويه، والسيرافي، وابن السراج يمنعون ذلك الأمر وتابعهم في هذا الرأي ابن جني وابن يعيش، وأنّه لا يُقال: "نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ"[١٢١] ، فهذا الأمر شاذٌّ ونادرٌ عندهم؛ لأنَّ ذلك سيؤدِّي إلى الجمع بين المفسِّرِ والمفَسَّر. وأجاز المبرد والفارسي الجمع بينهما مستدلين باستعمال العرب له ومنه تلك الشواهد[١٢٢]. وقال ابن مالك[١٢٣]:

وَجَمْعُ تَمييزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلافٌ عنهمُ قدِ اشتَهَرْ

وأجاز أبو حيان فقال: "وفصل بعض أصحابنا، فقال: إن أفاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: نعم الرجل رجلاً فارسًا زيد"[١٢٤].

- حذف الموصوف وجعل الصفة مكانه:

منع أبو حيان حذف الموصوف وجعل الصفة مكانه؛ حيث عدَّ هذا الأمر من القليل الذي لا يقاس عليه، في حين أجاز النحويون ذلك الأمر ؛ حيث قال المرادي: "إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بشرطين: أحدهما: أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو: (مررت بكاتب) ، وإما بمصاحبة ما يعينه نحو قوله تعالى: (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ](١٢٥) ، والآخر: أن يكون صالحًا لمباشرة العامل، فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه في الاختيار؛ لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن، حكى سيبويه: (ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا) فهذا مثال الجملة"(١٢٦) .

– حذف نون الوقاية من (من، عن، ليت)

اختلف النحاة في حذف نون الوقاية من " من " و" عن" و" ليت " فمنهم من ذهب إلى أنها تحذف للضرورة الشعرية مثل ابن هشام(١٢٧) ، وذهب ابن عقيل(١٢٨) إلى أن حذف نون الوقاية شاذٌّ، وجاء ذلك في قول الشاعر(١٢٩):

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَني لَسْتُ مِنْ قَيْس وَلاَ قَيْسُ مِنِي

حيث حُذفت نون الوقاية من حرفي الجر (عن ، من) شذوذًا، والأصل أن تذكر النون فتقول: (منِّيَ وعنِّي) بتشديد النون. وعلَّق ابن هشام على هذا البيت قائلًا: " وفي النفس من هذا البيت شيءٌ، لأنا لم نعرف له قائلًا ولا نظيرًا ولاجتماع الحذف في الحرفين فيه، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى النحويين، ولم ينسبه إلى العرب"(١٣٠)، ومنهم مَنْ قال: إنها حُذفت اضطرارًا مثل الأشموني (١٣١)، وقال الصبان:" وهو في غاية الندرة، والكثير (مني وعني) بثبوت نون الوقاية(١٣٢). أمَّا حذف نون الوقاية من (ليت) مثل قول الشاعر(١٣٣):

كَمُنيَةِ جابِرٍ إذا قالَ: لَيتي أُصادِفُهُ وَأُتلِفُ جُلَّ مالي

فقال سيبويه: إنّما حُذفت لكثرة الاستعمال، واجتماع النونات، وهم يستثقلون التضعيف(١٣٤). وقال المبرد: "فأَمَّا (لَيْتَني) فَلَا يجوز حذف النُّون مِنْهَا إِلاَّ أَن يضطَّر شَاعِر فيحذفها؛ لأَنَّ الضَّرُورَة تردّ الأَشياءَ إِلى أُصولها والأَصل الياءُ وحدَها وَلَيْسَت (لَيْت) بِفعل إِنَّمَا هِيَ مشبّهة(١٣٥). وقال أبو علي الفارسي: "ألا ترى أن هذه النون في الضمير المنصوب إنما تحذف من الحرف في الضرورة"(١٣٦)

وقال ابن مالك(١٣٧):

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدرَا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

فدخول (النون) على (ليت) كثير عند ابن مالك وبه جاء القرآن الكريم يقول الله تعالى: **(يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا]**[١٣٨] ، ويقول تعالى:**(يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا]** [١٣٩]، وبه تكلمت العرب، وكَثُر استعمال ذلك عندهم، ويندر عندهم حذف النون؛ حيث قال أبو حيان:" وأمَّا (ليت) فالقياس يقتضي ثبات النون؛ لأنه لا يلتقي مثلان ولا متقاربان" [١٤٠]. والكثير ثبوت النون في (ليت)، وتحذف نون الوقاية من (ليت) نادرًا عند ابن عقيل[١٤١] ، وعند الأشموني؛ حيث قال: "وَلَيْتِي" بحذفها نَدَرَا"[١٤٢].

- **زيادة (كان) بين الجار والمجرور:**

ذهب ابن مالك وأبو حيان وعدد من النحاة إلى شذوذ زيادة كان بين الجار والمجرور؛ حيث قال ابن مالك في كتابه" شرح التسهيل": " وشذت زيادتها بين (على) ومجرورها"[١٤٣]، وقال أبو حيان: وسمعت زيادة (كان) بين (على) ومجرورها شذوذًا" في قوله [١٤٤]:

سَرَاةُ بَنِيْ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العَرابِ

الشاهد هنا (على كان المسومة) ؛ حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور، والدليل على ذلك أن حذفها لا يخل بالمعنى[١٤٥].

مما سبق يتضح أن الاستعمال هو الأساس والأصل عند أبي حيان وكان يقدمه على القياس، فهو كان يقيس على المستعمل الفصيح المطرد عند العرب.

الخاتمة:

تعدُّ هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على الاستعمال والقياس وأثرهما في الأحكام النحوية عند ابن مالك وأبي حيان ونظرتهما لتلك الأحكام، وبيان الفرق بينها؛ حيث كانت هذه الأحكام محلَّ نقاش واختلاف بين العلماء؛ لذا توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

- يُعدُّ الاستعمال والقياس من الأصول التي قام عليها النحو العربي، واعتمد عليهما أعلام المدارس النحوية لتقعيد النحو العربي.
- حكمَ ابن مالك وأبي حيان على التراكيب والكلام من خلال القواعد والقوانين واستعمال العرب الفصحاء لتلك التراكيب؛ فإن وافقت القاعدة والشواهد المستعملة عند العرب حكموا عليها بالكثرة والاطراد، وإنْ خالفت القاعدة أو استعمال العرب كانت شاذَّة وقليلة ونادرة أو غير ذلك.

– يُعدُّ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب المصدر والمنبع الرئيس للأحكام النحوية؛ حيث استقى النحاة مادتهم العلمية منه.

- يعد الاستعمال المداد الكلامي للغة، والذي يوصلنا إلى القواعد والأحكام النحوية.
- يعد الاستعمال في الأصول النحوية مقدّم في الترتيب الاستدلالي على القياس؛ إذ يشمل الاستدلال بالكتاب والسّنّة اللذين لهما حق التقدم في الاستدلال على أي دليل آخر. ويعتبر القياس الأصل الثاني بعد الاستعمال والقياس هو ردّ الشيء إلى نظيره، ويشكّل القياس الجزء الأعظم في النّحو.
- تنقسم الأحكام النحوية إلى معيارية تعتمد على الكم وهو الشيوع والكثرة ، وتجعل القياس أصلًا لها، وهذه الأحكام هي: المطرد، الكثير، المشهور، القليل، النادر، الشاذّ. وأخرى وصفية تعتمد على الاستعمال مثل: الواجب، الجائز، الجيد والأجود، الحسن، الضعيف، القبيح والأقبح، الفاسد، المستكره، المنكر.
- إن تعارض السماع والقياس أخذ أبو حيان بالسماع وترك القياس.

الهوامش:

([١]) الخليل : كتاب العين، مادة (عمل) ، ٢/ ١٥٣ .

([٢]) الأزهري: تهذيب اللغة، ٤٢٢/٢.

([٣]) الرازي: مختار الصحاح، مادة (ع م ل) ، ص.٢١٨

([٤]) انظر: نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص ٢٦.

([٥]) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٤٤.

([٦]) الرازي: مختار الصحاح، ص ٢٦٣ .

([٧]) انظر: ابن منظور:لسان العرب ، مادة (قيس)، ٥/ ٣٧٩٣ .

([٨]) المعجم الوسيط ، مادة قيس، ص ٧٧٠.

([٩]) الرماني : رسالة الحدود، ص٦٦.

([١٠]) ابن جني : الخصائص، ج ٢، ص ٧ .

([١١]) انظر: ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص ٤٥.

(١٢) ابن الأنباري :نفسه، ص ٩٣.

([١٣]) ابن الحاجب (عثمان بن عمر): منتهى الوصول والأمل، ص ١٦٦.

([١٤]) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الأشباه والنظائر في النحو، ٣/ ٢٠٧ .

([١٥]) مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٠ .

([١٦]) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص ٩١.

([١٧]) سمير محمد نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٩١

([١٨]) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص ٧٨.

([١٩]) عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص٢٢.

([٢٠]) انظر: أمين عبيد جيحان الدليمي: محاضرات في اللغة العربية ، ص ٩٩.

([٢١]) أخرجه البخاري بلفظ (إلّا المجاهرين) . البخاري: صحيح البخاري، رقم ٦٠٦٩ ، ٨/ ٢٤.

([٢٢]) الزخرف: ٦٧

([٢٣]) الحجر: ٥٩ ، ٦٠

([٢٤]) ابن مالك : شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص ٩٤ .

(٢٥) ابن جني: سر صناعة الإعراب، **ط١** ، ٦٣٥/٢.

(٢٦) السهيلي : نتائج الفكر في النَّحو، ص ٢٠٧.

(٢٧) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٢٦١ .

([٢٨]) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣ /٣٨٠ .

([٢٩]) هذا جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة باب: الحث على الصدقة. انظر: النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٨٥/٢ ، ٨٦.

(٣٠) هذا البيت من بحر الخفيف، مجهول القائل. انظر: محمد حسن شرّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية،٣/ ١٨٤.

([٣١]) ابن جني: الخصائص ،٢٩٠/١.

([٣٢]) النساء: ٤٣ والمائدة:٦

([٣٣]) البحر المحيط ٢٦٩/٣.

([٣٤]) ابن مالك : شرح التسهيل، ١٤٩/٢.

([٣٥]) النحل:١٢٤

([٣٦]) يوسف: ١٣

([٣٧]) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٢/١.

([٣٨]) أبو شامة: إبراز المعاني من حرز الأماني، ص ٤١١.

([٣٩]) ابن مالك: شرح التسهيل،٣/ ٣٧٦ .

([٤٠]) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ص ٥٨.

([٤١]) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٢٤/٣.

([٤٢]) هذا البيت من بحر الطويل للحطيئة. ابن السكيت: ديوان الحطيئة، ص ١٦٦.

([٤٣]) هذا البيت من بحر الطويل لأبي ذؤيب الهذلي. ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ٣٧٦/١.

([٤٤]) هذا البيت من بحر البسيط للفضل بن العباس. محمد حسن شراب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٣٥٥/١.

([٤٥]) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٣٥/٢ .

([٤٦]) المصدر السابق ، ١٢٠/٣ .

(٤٧) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٨٩/٩ .

(٤٨) المصدر السابق، ١٨٩/٩ .

([٤٩]) هذا البيت من بحر البسيط للنابغة . انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٢٥١/١٠ . ابن: مالك: شرح التسهيل، ٣٨/٢.

([٥٠]) هذا البيت من بحر الوافر لجرير. المصدر السابق،٩/٨ . ابن مالك: شرح التسهيل، ٧٢/١.

([٥١]) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٠١/١-٢٠٢.

([٥٢]) هذا البيت من بحر البسيط للفرزدق يهجو رجلًا من بني عذرة. انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٣٢/١.

([٥٣]) هذا البيت من بحر الطويل للفرزدق. انظر: محمد حسن شراب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٤٠٢/١.

([٥٤]) انظر: أبو سعيد السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٢٢٧، ٢٢٩.

([٥٥]) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١٠٠/٢.

([٥٦]) انظر: ابن مالك :الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، ، ص ٢٠.

([٥٧]) ص:٣

([٥٨]) هذا البيت من مجزوء الكامل للشاعر سعد بن مالك. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٧٦/١.

([٥٩]) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ص ٥٧.

([٦٠]) الأحقاف:١٣ . ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١٣٦/١.

([٦١]) سيبويه: الكتاب، ١٠٢/٣.

([٦٢]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ، ٢/ ٣٧٣ .

([٦٣]) المصدر السابق، ٣٧٣/٢. نزار بنيان شمكلي : الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص ٩٩.

([٦٤]) إبراهيم بن صالح الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، ص ٤٥٤ .

([٦٥]) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٣١/٢ .

([٦٦]) هذا البيت من بحر البسيط مجهول القائل. انظر: محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٢٣٢/٣ .

([٦٧]) فصلت: ١٠

([٦٨]) انظر: سيبويه: الكتاب، ٢٧٢/١ .

([٦٩]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل٢٦٣/٢.

([٧٠]) ابن مالك : ألفية ابن مالك ، ص٣٠ .

([٧١]) انظر: ابن هشام : أوضح المسالك، ٣١٧/٢ .

([٧٢]) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧٤/٣ .

([٧٣]) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ١٧، ٣٣.

([٧٤]) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ١٥٤/١ .

([٧٥]) ابن مالك:تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٧١ ، ٧٢ .

([٧٦]) ابن مالك شرح: التسهيل، ١٥٣/٣.

([٧٧]) أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٦٥/١٠.

([٧٨]) القلم: ٤٨

([٧٩]) الأنبياء: ٨٧. أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك،٢٥/١.

([٨٠]) يوسف:٨٢

([٨١]) البقرة:٩٣

([٨٢]) أبو حيان: منهج السالك، ٢٠٩/٣.

([٨٣]) البقرة: ٣٠ . أبو حيان منهج السالك: ٢٨٩/٣.

([٨٤]) أبو حيان: منهج السالك،٢٧٨/٢.

([٨٥]) البخاري: صحيح البخاري، جزء من حديث رواه البخاري عن السيدة عائشة ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله(ρ)، ٢٣/١.

([٨٦]) أبو حيان: منهج السالك:٢٧٩/٢.

([٨٧]) البخاري: صحيح البخاري ، جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم،١٣٠/٤. أبو حيان: منهج السالك: ٥٣/٣.

([٨٨]) هذا البيت من بحر الطويل للسمؤال بن عادياء. انظر: محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٢١١/٢.

([٨٩]) أبو عمرو الداني: التيسير في القراءات السبع، ص ١٠٧.

([٩٠]) الأنعام: ١٣٧

([٩١]) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص ١٨٤٥– ١٨٤٦.

([٩٢]) هذا البيت من بحر الكامل مجهول القائل. انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٤١٥/٤ . ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٤٧/٢. أبو حيان: ارتشاف الضرب، ص ١٨٤٦.

([٩٣]) الكهف:٩٦

([٩٤]) أبو حيان: تذكرة النحاة، ص٣٤٦.

([٩٥]) هذا البيت من بحر الطويل لامرئ القيس. محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٢٦٩/٢.

([٩٦]) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٦٦/٤.

([٩٧]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢٦٦/١.

([٩٨]) أبو حيان: تقريب المقرب، ص٤١.

([٩٩]) النساء: ١٧

([١٠٠]) التوبة:١٠٢

([١٠١]) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٠٦/١. أبو حيان: البحر المحيط، ٢٠٩/٣ .

([١٠٢]) أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص ٦٥.

([١٠٣]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٧٨٤/٢.

([١٠٤]) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ٥٠/١.

([١٠٥]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٨٤٩/٢.

([١٠٦]) المصدر السابق، ٧٩٢/٢.

([١٠٧]) المصدر السابق، ٤٤٥/١.

([١٠٨]) يوسف: ٨٢

([١٠٩]) البقرة:٩٣

([١١٠]) هذا البيت من بحر الطويل لذي الرمة . انظر: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٥٢٠/١. انظر: أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ٢٠٩/٣.

([١١١]) أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٢٧٧/٤- ٢٧٨.

([١١٢]) هذا البيت من بحر الطويل مجهول القائل. انظر: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٢٢٧/٢.

([١١٣]) الحج:١١

([١١٤]) أبو حيان: البحر المحيط، ٤٨٩/٧.

([١١٥]) انظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٣٢٤.

([١١٦]) هذا البيت من بحر الطويل لأبي طالب. أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١/ ١٩٥ .

([١١٧]) الكهف: ٥٠

([١١٨]) هذا البيت من بحر البسيط مجهول القائل. محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٧٧/١ .

([١١٩]) هذا البيت من بحر الوافر لجرير. البغدادي: خزانة الأدب، ٣٩٤/٩ . محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٣٠٧/١ .

([١٢٠]) هذا البيت من بحر البسيط لجرير يهجو الأخطل. محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ١٦٣/٢.

([١٢١]) سيبويه: الكتاب، ١٧٨/٢ . السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ابن السراج: الأصول: ١٣٨/١ . ابن جني : الخصائص، ٣٩٦/١، ٣٩٧) ابن يعيش: المفصل، ١٣٢/٧ .

([١٢٢]) المبرد: المقتضب، ١٥٠/٢، ١٥١ .

([١٢٣]) ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص ٤٣ .

([١٢٤]) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٠٥١/٤.

([١٢٥]) سبأ: ١١

([١٢٦]) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٧٤٩/٢.

([١٢٧]) انظر: ابن هشام (جمال الدين أبو محمد الأنصاري): تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالح، ط١، دار الكتب العربي، بغداد– العراق ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، ١٠٦/١ .

([١٢٨]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١١٤/١ .

([١٢٩]) هذا البيت من بحر الرمل مجهول القائل. انظر: محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٣٠٥/٣ . وانظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٥/ ٣٨٠ .

([١٣٠]) ابن هشام : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ١٠٦/١ .

([١٣١]) الأشموني: شرح الأشموني : ١٠٤/١ .

([١٣٢]) الصبان (أبو العرفان محمد بن علي الشافعي): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م، ١٨٣/١ .

([١٣٣]) هذا البيت من بحر الوافر لزيد الخيل. محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٢٢٤/٢ .

([١٣٤]) سيبويه: الكتاب، ٣٦٩/٢ ، ٣٧٠/٢.

([١٣٥]) المبرد : المقتضب، ٢٥٠/١ .

([١٣٦]) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، ٢٢١/١ .

([١٣٧]) ابن مالك: شرح الألفية، ص ١٣ . الشاطبي: المقاصد الشافية، ٣٣١/١ .

([١٣٨]) النساء: ٧٣

([١٣٩]) مريم: ٢٣

([١٤٠]) أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٨٦/٢ .

([١٤١]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١١١/١.

([١٤٢]) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٠٢/١ .

([١٤٣]) ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٦١/١ .

([١٤٤]) هذا البيت من بحر الوافر مجهول القائل. محمد حسن شرَّاب: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية، ٨٧/١. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٩٦/٢.

([١٤٥]) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ، ١/ ٢٩١ .

المصادر والمراجع:

١–إبراهيم بن صالح الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

٢– الأزهري (محمد بن أحمد بن الهروي أبو منصور) : تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١ ، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ٢٠٠١ م.

٣– أمين عبيد جيحان الدليمي: محاضرات في اللغة العربية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل، ٢٠١٨.

٤– ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد):

الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٣٧٧ هـ -١٩٥٧ م .
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥- البخاري (أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من العلماء، ط١ ، مطبعة الأميرية، مصر، ١٣١١ هـ

٦- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ط٤ ، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م
٧- ابن جني(أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي): سر صناعة الإعراب، **ط١**، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٨-ابن الحاجب (عثمان بن عمر): منتهى الوصول والأمل، ط ١، مطبعة السعادة ، مصر، ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م
٩-أبو حيان(محمد بن يوسف بن علي بن يوسف):
ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح دراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيدني جلازر، ط١، دار أضواء السلف، نيوهيفن كونيتيكت- أمريكا.
ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح دراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م
تقريب المقرب، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، ط١ ، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، دار الميسرة، بيروت،
١٠-ابن خالويه(الحسين بن أحمد): مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: ج. برجشتراسر، ط١، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٣٥٣هـ- ١٩٣٤م.
١١-الخليل (أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي): كتاب العين، مادة (عمل) ، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
١٢-الرازي(محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر): مختار الصحاح: تحقيق يوسف الشيخ محمد ، ط ٥، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٣-الرماني (علي بن عيسى بن علي): رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان .
١٤- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ط١ ، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٤٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٥-أبو سعيد السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، ط٢، ١٩٩١م- ١٤١٢هـ.
١٦- ابن السكيت: ديوان الحطيئة، شرح مفيد قميحة، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م

١٧-سمير محمد نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م
١٨-السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله): نتائج الفكر في النَّحو، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢ م.
١٩- ابن سيده(أبو الحسن علي بن إسماعيل): المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ م، ٣٧٦/١.
٢٠- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي):الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤٠٨هـ- ١٩٩٨م.
٢١-السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الأشباه والنظائر في النحو، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان ، ١٤١١ هـ -١٩٩٠ م.
٢٢ - أبو شامة (أبو القاسم شهاب الدين المقدسي): إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية، د.ت.
٢٣- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف ، مصر، ١٩٦٦ م.
٢٤- ابن عقيل (عبدالله العقيلي بهاء الدين) : شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - دار مصر للطباعة، مصر، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
٢٥- أبو عمرو الداني: التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو تريزل، ط٢، دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٢٦- ابن مالك (محمد بن عبدالله الطائي الجياني):
شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ط١، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥ هـ
الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، تحقيق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، ط ٤ ، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١ م
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدَّم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
٢٧-مجمع اللغة بالقاهرة : المعجم الوسيط ، ط ٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٨-محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ط ٢ ، الأطلسي، المغرب ، ١٩٨١ م .
٢٩- محمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.
٣٠-المرادي (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣١-ابن منظور (محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين الأنصاري): لسان العرب، ط ٣، دار صادر، لبنان،١٤١٤هـ

٣٢-مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط ٢، دار الرائد العربي، لبنان ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٣٣-نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط ١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، ١٩٩٦م.

٣٤-النووي (أبو زكريا محيي الدين) : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت،١٣٩٢هـ.